الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الأمين العام

2017 مارس 23

رقم/أ/أ/ 388 /أ.ع/م. ت. /2017

بالجزائر، في .....

السيّدات و السادة

رؤساء المؤسسات الجامعية

الموضوع: بخصوص تسيير ملف السكنات الوظيفية.

المرجع: تعليميّ رقم 292 المؤرخة في 2014/02/19 و رقم 1598 المؤرخة في 2014/12/30.

لقد لفت انتباهي إلى أن اللجان المكلفة بتسيير ملف السكن الوظيفي، المنصوص عليها في تعليمتي المؤرخة في 2014/02/19 المشار إليها في المرجع أعلاه، شبه مُعطّلة على مستوى بعض المؤسسات الجامعية، كما أن عددا من السكنات التي بلغت نسبة إنجازها أكثر من 40% لم يتم تخصيصها أوليا، وعليه أطلب منكم:

- ضرورة تفعيل لجان السكن (لجنة الترتيب ولجنة الطعن) على مستوى المؤسسات الجامعية وكذا على مستوى المُدن الجامعية بالنسبة للولايات التي تتواجد بها أكثر من مؤسسة جامعية.
- مباشرة التخصيص الأولي للسكنات التي بلغت نسبة إنجازها 40% بمُجرد استكمال التحقيق في البطاقية الوطنية للسكن دون انتظار نتائج باقي التحقيقات التي نصت عليها تعليمتي المؤرخة في 2014/12/30 المشار إليها أعلاه، باعتبار أن التحقيقات على مستوى مختلف مديريات أملاك الدولة (بالولاية التي يشغل فيها المترشح حاليا، ولاية مكان ميلاد المترشح و زوجه والولاية التي شغل بها المترشح من قبل) يمكن استغلال نتائجها قبل التخصيص النهائي للسكنات، بعد إتمام انجازها.

وبُغية الاستجابة للتساؤلات التي أُثيرت حول مجموعة من المسائل المتعلقة بتسيير ملف السكن الوظيفي الخاص بالأساتذة الباحثين، أطلب منكم التقيد بفحوى تعليمتي المؤرخة في 2014/12/30 المشار إليها أعلاه، لاسيما:

.../...

.../...

- الحالات المتعلقة بالاكتتاب في مختلف الصيغ السكنية المتاحة، والتي لا تُقصي الأساتذة من الاستفادة من السكن الوظيفي، إلى غاية حصول المعني أو زوجه على السكن المكتتب فيه، على أن يتم إضافة مادة في قرار الاستفادة تُلزم المستفيد على إرجاع السكن الوظيفي للمؤسسة الجامعية في حال حصوله على السكن المُكتتب فيه، أو تقديم وثيقة التنازل على السكن المكتتب فيه صادرة من الهيئة المختصة (الوكالة الوطنية لتحسين السكن و تطويره، المؤسسة الوطنية للترقية العقارية،...).

- ضرورة إيفاء مديرية التنمية والاستشراف بقوائم المستفيدين من السكنات الوظيفية (الذين استفادوا من التخصيص النهائي للسكنات الوظيفية بعد استيفاء جميع التحقيقات و البت في جميع الطعون)، حسب الجدول النموذجي لوزارة السكن والعمران والمدينة المعمول به، لإدخالها في البطاقية الوطنية للسكن (مع التنويه إلى أن "السكن وظيفي").

إني لأُولي الاهتمام الكبير لتطبيق فحوى هذه التعليمة.

نسخة على سبيل عرض الحال إلى معالي الوزير.